



منتدى الرياض الاقتصادي
RIYADH ECONOMIC FORUM
نحو تنمية إقتصادية مستدامة

غرفة الرياض

Riyadh Chamber

منتدى الرياض الاقتصادي

١٤٣٧/١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦/٢٠١٧ م

وثيقة طلب عروض دراسات الدورة الثامنة

Request For Proposal (RFP)

دراسة

دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف الرؤية

المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠ م



أولاً / مقدمة عن الدراسة :

في إطار رؤية الدولة لهيكله الاقتصاد الوطني لمواكبة المستجدات العالمية ومواجهة التحديات الماثلة على المستويين المحلي والعالمي، فقد شرعت الدولة في اعداد رؤية مستقبلية للتحوّل الوطني تأخذ في الحسبان عدد من المتغيرات من أهمها عدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيس ووحيد للإيرادات المالية، خصوصاً مع تذبذب أسعاره صعوداً وهبوطاً وانعكاس ذلك على مسيرة التنمية الاقتصادية .

ولقد تنبّهت المملكة لهذا الأمر وبدأت بصورة جادة في استغلال الموارد غير النفطية بهدف تنويع مصادر الدخل وانشاء صناعات قابلة للاستدامة لزيادة الإيرادات وخلق فرص عمل مستدامة للمواطنين.

وخلال العقود الخمس الأخيرة، قامت الدولة بتحمل اعباء ارساء البنية التحتية من صحة وتعليم ونقل ومواصلات واتصالات، نسبة لعدم وجود قطاع خاص قادر على ذلك . وبعد أن قوى عود القطاع الخاص خلال هذه الفترة، فقد رؤى الاستفادة منه في تكوين رأس المال وتشغيل بعض المشروعات الإنتاجية والخدمة بعد أن تهيئ الدولة منصة الانطلاق والمشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الرؤية.

ولتحقيق هدف تنويع الانتاج ومصادر الدخل من المصادر غير النفطية جاءت الرؤية المستقبلية لتفعيل دور القطاع الخاص ليكون رأس الرمح في التوجه الجديد، على أن تقوم الدولة بتهيئة المناخ من حيث الإجراءات والنظم والقوانين التي تضمن للقطاع الخاص نجاحه في تنفيذ المشروعات بما يحقق مصلحته ومصلحة الوطن في نفس الوقت .

ثانياً / ملامح الرؤية المستقبلية ٢٠٣٠م :

قرر مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ ١٨/٧/١٤٣٧هـ الموافق ٢٥/٤/٢٠١٦م اعتماد الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠م مشتملة على عدد من المرتكزات والمحاور والاهداف نوجزها فيما يلي:

١- المرتكزات:

- العمق العربي والاسلامي:
 - مكانة الملكة في العالم الاسلامي ستمكّنها من أداء دورها الريادي كعمق وسند للأمتين العربية والاسلامية.
- الملكة قوة استثمارية رائدة:
 - ستكون قوة الملكة الاستثمارية المفتاح والمحرك لتنويع الاقتصاد وتحقيق استدامته.
- ربط القارات الثلاث:
 - سيمكّن موقع الملكة الاستراتيجي بأن تكون محورياً لربط القارات الثلاث (آسيا، افريقيا، اوروبا).



٢- المحاور:

- المجتمع الحيوي:
 - بما أن الانسان هو وسيلة التنمية وغايتها، فيتركز هذا المحور على بناء مجتمع حيوي يعيش على المبادئ الاسلامية وهويته الوطنية وأرثه الثقافى العريق في بيئة ايجابية وجاذبة تتوفر فيها مقومات الحياة الكريمة.
- الاقتصاد المزدهر:
 - يتركز هذا المحور على توفير الفرص للجميع من خلال بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل وتنمية الفرص لرواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، لتطوير ادواته الاستثمارية لإطلاق امكانيات القطاعات الاقتصادية العالمية وتوفير فرص العمل للمواطن ودعم التنافسية وخصخصة الخدمات الحكومية واستقطاب أفضل الكفاءات العالمية من أجل استغلال الموقع الاستراتيجي للمملكة.
- وطن طموح: مواطنة مسؤولة:
 - ويرتكز هذا المحور على وجود حكومة فاعلة وذلك من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة، وتشجيع ثقافة الأداء وتهيئة البيئة اللازمة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمل مسؤوليتهم واخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديات واقتناص الفرص.

٣- أهداف الرؤية بحلول عام ٢٠٣٠م:

- حددت الرؤية عدداً من الأهداف سيتم تفعيلها من خلال برامج ومشاريع سيتم اعلانها في برنامج التحول الوطني والذي سيتم اعلانه قريباً، والأهداف حسب أهميتها للقطاع الخاص كما يلي:
١. رفع أصول صندوق الاستثمارات العامة من ٦٠٠مليار إلى ٧ تريليونات ريال.
 ٢. الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من ٤٠٪ إلى ٦٥٪، وتشجيعه على الاستثمار في قطاعات الصحة والخدمات البلدية والإسكان والتمويل والطاقة وغيرها.
 ٣. ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪.
 ٤. رفع نسبة الصادرات غير النفطية من ١٦٪ إلى ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
 ٥. زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من ١٦٣ ملياراً إلى تريليون ريال سنوياً.
 ٦. تخفيض معدل البطالة من ١١,٦٪ إلى ٧٪.
 ٧. رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪.
 ٨. رفع نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من ٣,٨٪ إلى المعدل العالمي ٥,٧٪.
 ٩. رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من ٤٠٪ إلى ٧٥٪.



١٠. رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من ١٪ إلى ٥٪.
١١. توطين قطاعات الطاقة المتجددة باستهداف اضافة ٩.٥ جيجاوات من الطاقة المتجددة للإنتاج المحلي كمرحلة أولى.
١٢. رفع كفاءة منظومة الدعم الحكومي عبر توجيهه لمستحقيه.
١٣. الحد من تلوث البيئة والاستثمار الأمثل للثروة المائية واستخدام المياه المعالجة والمتجددة.
١٤. رفع نسبة التجارة الحديثة في سوق التجزئة من ٥٠٪ إلى ٨٠٪ من خلال جذب تجارة التجزئة الاقليمية والدولية وتخفيف قيود الاستثمار.
١٥. الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وجودتها من خلال نقل تقديم الخدمات لشركات حكومية وخاصة.
١٦. تطوير التعليم والتدريب لمواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل ويستهدف أن تصبح خمس جامعات سعودية من أفضل ٢٠٠ جامعة دولية.
١٧. دعم ريادة الأعمال وبرامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة.
١٨. ايجاد بيئة جاذبة للكفاءات المطلوبة من خلال تسهيل سبل العيش والعمل.
١٩. تطوير المواقع السياحية وفق أعلى المعايير العالمية.
٢٠. الاستمرار في توطين صناعة الغاز وانشاء شبكة وطنية للتوسع في أنشطة توزيعه وبناء مدينة لصناعة الطاقة.
٢١. تطوير المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والأعمال تسهيلا للمستثمرين والقطاع الخاص.
٢٢. توطين ٥٠٪ من الإنفاق العسكري.
٢٣. تحويل مركز الملك عبدالله المالي إلى منطقة خاصة ذات لوائح واجراءات تنافسية.
٢٤. تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات.
٢٥. استغلال الموقع الجغرافي في زيادة تدفق التجارة العالمية.
٢٦. تقديم الدعم للصناعات الوطنية وتمكينها من تسويق خدماتها في الخارج.
٢٧. تفعيل معايير المحاسبة والمساءلة.
٢٨. بناء شراكات زراعية استراتيجية مع الدول التي تمتلك موارد مائية وتربة خصبة.
٢٩. تمكين البنوك من مواءمة منتجاتها المالية لتناسب مع القطاعات والفئات المختلفة.
٣٠. إعادة تأهيل المدن الصناعية.
٣١. تأسيس مناطق خاصة لقطاعات واعدة لوجستية وسياحية وصناعية ومالية.
٣٢. رفع مساهمة قطاع التعدين إلى ٩٧ مليار ريال وزيادة فرص العمل فيه إلى ٩٠ ألف فرصة عمل.
٣٣. استثمار الأصول العقارية المملوكة للدولة في مواقع استراتيجية.



٣٤. تخصيص المواقع الحيوية في المدن للمنشآت التعليمية والأسواق والمراكز الترفيهية.
٣٥. سنخضص الأراضي المناسبة للمشروعات الصناعية.
٣٦. ارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من ٢,٩٪ إلى ٦٪.
٣٧. ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل اسبوعياً من ١٣٪ إلى ٤٠٪.
٣٨. رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من ٦٪ إلى ١٠٪.
٣٩. ارتفاع حجم الاقتصاد الوطني وانتقاله من المرتبة ١٩ إلى المراتب الـ ١٥ الأولى على مستوى العالم.
٤٠. تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة ٤٩ إلى ٢٥ عالمياً و ١ إقليمياً.
٤١. الوصول من المركز ٣٦ إلى المراكز الـ ٥ الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية.
٤٢. الانتقال من المركز ٢٥ في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز الـ ١٠ الأولى.
٤٣. الوصول من المركز ٨٠ إلى المركز ٢٠ في مؤشر فاعلية الحكومة.
٤٤. الوصول إلى مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل ١١ ألفاً الآن.
٤٥. الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة ٢٦ إلى المرتبة ١٠.
٤٦. زيادة متوسط العمر المتوقع من ٧٤ إلى ٨٠ عام.
٤٧. تصنيف ٣ مدن سعودية بين أفضل ١٠٠ مدينة في العالم.
٤٨. لن تفرض ضرائب على المواطن أو الثروة أو السلع الأساسية.
٤٩. وضع ضوابط صارمة على الانفاق العام.
٥٠. رفع كفاءة صندوق الاستثمارات العامة وفعاليتها ليكون رافداً مستداماً للاقتصاد الوطني.
٥١. العمل على تسريع عملية اتخاذ القرار الحكومي والحد من الهدر المالي والإداري.
٥٢. تحسين الخدمات الإلكترونية.

ثالثاً/ أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في :

- تحديد دور القطاع الخاص وجاهزيته للمشاركة الفاعلة في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة.

الاهداف الفرعية التالية:

- تحليل مكونات الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠ وتحديد الدور الذي يستطيع القطاع الخاص أن يؤديه لتنفيذ وإنجاح الرؤية.
- تشخيص السمات الرئيسة لمكونات القطاع الخاص السعودي ومؤشرات أدائه وتحديد قدرته على تنفيذ أهداف الرؤية.



- استعراض موجز للتحديات و المعوقات التشريعية والاجرائية والاقتصادية والفنية والادارية والموارد البشرية التي تحد من قدرة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف الرؤية المستقبلية.
- توضيح مدى قدرة القطاع الخاص على تحقيق المتطلبات قصيرة وطويلة المدى لتنفيذ اهداف الرؤية .
- اختيار النماذج المناسبة لمساهمة القطاع الخاص وتحديد القطاعات ذات الأولوية.
- تقديم التوصيات والمبادرات وآلياتها التنفيذية لتحقيق المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في تحقيق اهداف الرؤية المستقبلية.

رابعا/ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من كونها الاولى من نوعها يأذن الله في التطرق لمدى جاهزية القطاع الخاص للمشاركة في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية والتي من المتوقع ان يلعب القطاع الخاص دورا رائدا في تحقيقها ، **من خلال المشاركة في تمويل وتشغيل وادارة المشروعات الإنتاجية والخدمية** بالإضافة الى تسليط الضوء على ما يجب القيام به من قبل القطاع العام لتهيئة المناخ للقطاع الخاص للمساهمة في انجاح الرؤية المستقبلية وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

خامسا/ منهجية الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة ، يجب على الاستشاري تقديم منهجية عملية مفصلة ومترابطة تراعي العديد من الجوانب، أهمها:

- الرجوع الى اهم واخر الدراسات والابحاث المتعلقة بموضوع الدراسة.
- تحديد طبيعة اسلوب ومنهج الدراسة المناسب لتحقيق اهداف الدراسة.
- تحديد المنهج الكمي والكيفي الذي سيتبع في اعداد الدراسة.
- تحديد ادوات جمع البيانات مع ايضاح آليات عمل كل اداة من ادوات جميع البيانات ومدى مناسبتها للدراسة.
- عقد حلقات نقاش للاستفادة من آراء ذوي العلاقة في بناء فرضيات الدراسة ومعطياتها ونتائجها المتوقعة.
- بيان اليات التحليل الذي سيتبع في تحقيق اهداف الدراسة.
- تقديم مقارنات مرجعية مع تجارب ناجحة لدول إقليمية ودولية مع بيان مدى مناسبتها مع واقع المملكة.

سادسا/ نطاق الدراسة:

- النطاق المكاني : يتوقع ان تغطي الدراسة مناطق المملكة.
- النطاق الزمني: تغطي الدراسة الفترة الزمنية للخمس سنوات الماضية والتنبؤ للخمسة عشر سنة القادمة.



سابعاً/ عناصر الدراسة:

يجب أن تشمل الدراسة على المعلومات والإحصاءات والبيانات التي تصب في عدد من المحاور الأساسية ينضوي تحت كل منها عدد من العناصر الفرعية التي يتطلب وضع تصور لها من قبل الاستشاري إضافة لأي عناصر يرى أهميتها لتحقيق أهداف الدراسة وعلى الاستشاري الاسترشاد بالمحاور التالية:

• المحور الأول:

○ التعريف بالمفاهيم والاطار النظري للدراسة: مراجعة ما ورد بالأدبيات الاقتصادية من دراسات وابحاث حديثة وموثوقة والتي تناولت موضوع الدراسة وتحليلها واستخلاص مؤشرات مفيدة منها.

• المحور الثاني:

○ استعراض موجهاً للرؤية المستقبلية وتحديد المطلوب من كل من القطاعين العام والخاص .

• المحور الثالث:

○ تشخيص الوضع الراهن للقطاع الخاص لمعرفة مدى جاهزيته وقدرته لإنجاز ما يخصه من أهداف الرؤية المستقبلية وتحليل النتائج من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والمخاطر والفرص (SWOT Analysis) وتحديد المعوقات التي واجهت تنفيذ الرؤية (٢٠٢٠) واستخراج المؤشرات التي تساعد في تطوير القطاع الخاص وقدرته في المدى القصير والطويل لتنفيذ أهداف الرؤية المستقبلية.

• المحور الرابع:

○ استقصاء مرئيات المسؤولين الحكوميين ورجال وسيدات الاعمال (الاطراف ذوي العلاقة) حول مدى جاهزية القطاع الخاص وقدرته للمساهمة في تنفيذ أهداف الرؤية المستقبلية.

• المحور الخامس:

○ استعراض التجارب الاقليمية والدولية الناجحة واستخلاص الدروس والتحليل المقارن على أن يأخذ في الاعتبار العناصر التي شملتها المحاور السابقة.

• المحور السادس:

○ اقتراح عدد من التوصيات والمبادرات القابلة للتطبيق وآليات تنفيذها تكون قادره على تحقيق اهداف هذه الدراسة.

ثامناً/ مخرجات الدراسة:

يجب على الاستشاري تقديم التقارير التالية اثناء سير الدراسة :

- تقرير عن السمات الرئيسية لمكونات القطاع الخاص السعودي ومؤشرات أدائه.



- تقرير عن دراسة الوضع الراهن للقطاع من خلال تحليل نتائج ال (swot analysis)
- تقرير عن التحديات والمعوقات التشريعية والاقتصادية والفنية والادارية التي تحد من قدرة القطاع الخاص على تنفيذ اهداف الرؤية .
- تقرير عن القطاعات ذات الاولوية لمشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف الرؤية.
- تقرير عن مدى قدرة القطاع الخاص على تحقيق المتطلبات قصيرة وطويلة المدى لتحقيق اهداف الرؤية المستقبلية.
- تقرير عن التجارب الدولية والمقاربات .
- تقرير عن اهم نتائج الدراسة والتوصيات والمبادرات .

تاسعاً/ الشروط اللازمة لإعداد الدراسة :

لتحقيق اهداف الدراسة، فإنه يجب على الجهة الاستشارية التي ستقوم بإعدادها الاستجابة للشروط الأساسية التالية:

- تحديد عناصر الدراسة و فرضياتها بالاستفادة مما ورد في هذا الإطار العام والذي يمثل الحد الأدنى للوفاء بمتطلبات موضوع الدراسة.
- إيضاح وعرض منهجية إعداد الدراسة بالتفصيل بما في ذلك اساليب القياس وادوات تحليل البيانات.
- تحديد مصادر ومرجعيات البيانات والمعلومات المكتبية التي سيتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.
- تقديم خبرات الاستشاري في مجالات الدراسة
- يقدم الاستشاري فريق العمل المناسب من الاعضاء ذوي تخصصات وخبرات في مجالات ونطاق عمل الدراسة
- تقديم قائمة بأعضاء فريق العمل ومؤهلاتهم والخبرات العلمية والعملية لكل منهم كل في مجال تخصصه
- تقديم السير الذاتية لكل اعضاء الفريق الاستشاري، للموافقة أو طلب الإحلال .
- تحديد دور كل من اعضاء الفريق الاستشاري في إعداد الدراسة مع التزام الاستشاري بعدم استبدال أو تغيير بعض أو كل فريق عمل الدراسة بعد التعاقد إلا بموافقة خطية مسبقة من المنتدى.
- سوف يطلب من فريق عمل الدراسة عقد اجتماعات دورية مع الفريق المشرف على الدراسة والامانة العامة للمنتدى لمتابعة ومناقشة ما يتم إنجازه اول بأول.
- يلتزم الاستشاري بتقديم تقارير دورية عن سير اعمال الدراسة.



- يلتزم الاستشاري بتقديم عرض presentation في عدد سبعة حلقات النقاش يعقدها المنتدى اثنتان داخل ومدينة الرياض والباقي خارج مدينة الرياض لأي مجموعة من المختصين يحددهم المنتدى على ان يتحمل فقط تكاليف فريقه الاستشاري.
- يقوم الاستشاري بإعداد العرض النهائي presentation الذي سيقدم في الفعالية الرئيسية للمنتدى.
- تعد الدراسة باللغة العربية وفي حدود ١٢٠ - ١٥٠ صفحة، وملخص تنفيذي باللغتين العربية والانجليزية في حدود ١٠ - ١٥ صفحة. بالإضافة الى الملاحق والمرفقات.
- يلتزم الاستشاري تسليم استمارات الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية على نسخة مطبوعة موضحاً عليها ترميز المتغيرات وتقديمها على قرص مدمج (CD) للمراجعة عند تسليم الدراسة والبرنامج الذي استخدم.
- يلتزم الاستشاري بتنفيذ الشروط التي يحددها المنتدى لطباعة النسخة النهائية من الدراسة.
- تقديم أية مقترحات أو جوانب يرى الاستشاري إضافتها لإثراء الدراسة وتميزها.
- يجب على الاستشاري تقديم كافة البيانات والمعلومات بجميع أنواعها واعتبارها من مرفقات الدراسة
- يلتزم الاستشاري بسرية المعلومات وعدم افشاء اي معلومات وبيانات وغيرها لاي جهة وعدم استخدام اي جزء من الدراسة لاي غرض اخر

عاشراً/ المدة اللازمة لإعداد الدراسة:

- تقدر المدة الزمنية لتنفيذ الدراسة بنحو ٦ - ٨ شهور
- يلتزم الاستشاري بتقديم خطة تنفيذ الدراسة كاملة ومفصلة باطار زمني محدد ويلتزم بجميع بنود الخطة التنفيذية.

أحد عشر/ تكلفة اعداد الدراسة:

- يقدم الاستشاري بيان بأتعاب إعداد الدراسة ، آخذاً في الاعتبار أن مسؤولية الاستشاري لا تنتهي الا بعد نهاية أعمال الدورة الثامنة.

اثني عشر/ شروط تقديم العروض:

- يجب أن يتقدم الاستشاري بعرضين منفصلين عرض فني وآخر مالي لكل دراسة وفقاً لما يلي:

العرض الفني:

- يقدم العرض الفني من أصل وثلاث نسخ إحداها في قرص مدمج (كمستند مستقل) موقع ومختوم ومشتمع.



- صورة من السجل التجاري ساري المفعول ما لم يكن معفي نظاماً.
- صورة من شهادة الانتساب للغرفة التجارية سارية المفعول
- شهادة زكاة والدخل
- شهادة (السعودة)
- شهادة الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية.

العرض المالي :

- يقدم العرض المالي من أصل وثلاث نسخ إحداها في قرص مدمج (كمستند مستقل) موقع ومختوم ومشمع.
- صورة من السجل التجاري ساري المفعول ما لم يكن معفي نظاماً.
- صورة من شهادة الانتساب للغرفة التجارية سارية المفعول
- شهادة زكاة والدخل
- شهادة (السعودة)
- شهادة الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية.

ثلاثة عشر / الاستفسارات :

- ترسل جميع الأسئلة والاستفسارات إلى البريد الإلكتروني: REF@rdcci.org.sa
- يجب تقديم كافة الأسئلة والاستفسارات حول المحتويات الإدارية والفنية لطلب العرض وإرسالها إلى البريد الإلكتروني المبين أعلاه خلال خمسة ايام عمل من تاريخ استلام خطاب طلب العرض ، وسوف تقوم الأمانة العامة لمنتدى الرياض الاقتصادي بإعداد الإجابة لجميع الأسئلة وإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني لجميع المتقدمين للمنافسة .

اربعة عشر / تسليم العروض :

- يجب تقديم العروض مناولة إلى الموقع التالي في أو قبل التاريخ الموضح بخطاب الدعوة :

الأمانة العامة لمنتدى الرياض الاقتصادي
الغرفة التجارية الصناعية - الدور الثالث
الرياض - شارع الضباب - المملكة العربية السعودية



منتدى الرياض الاقتصادي
RIYADH ECONOMIC FORUM
نحو تنمية إقتصادية مستدامة

غرفة الرياض

Riyadh Chamber

- يجب أن يشمل العرض على البيانات التالية:
 - أسم الجهة الاستشارية، أسم الشخص المسئول ومنصبه.
 - عنوان الجهة الاستشارية شاملاً: (رقم الهاتف، رقم الجوال، رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، العنوان)
- هذا... وبالله التوفيق،،،